



الاعادة التونسيّة

...التغطية مخاطركم



التقرير السنوي

2015

# الإعادة التونسية ...تغطية مخاطركم

الشركة التونسية لإعادة التأمين



## التقرير السنوي 2015

شارع اليابان عدد 12 - مونبليزير - ص ب 29 - 1073 تونس  
الهاتف : +216 71 904 911 - الفاكس : +216 71 904 930  
البريد الإلكتروني : tunisre@tunisre.com.tn - موقع الويب : www.tunisre.com.tn



## مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس الإدارة : السيدة لمياء بن محمود

أعضاء مجلس الإدارة :

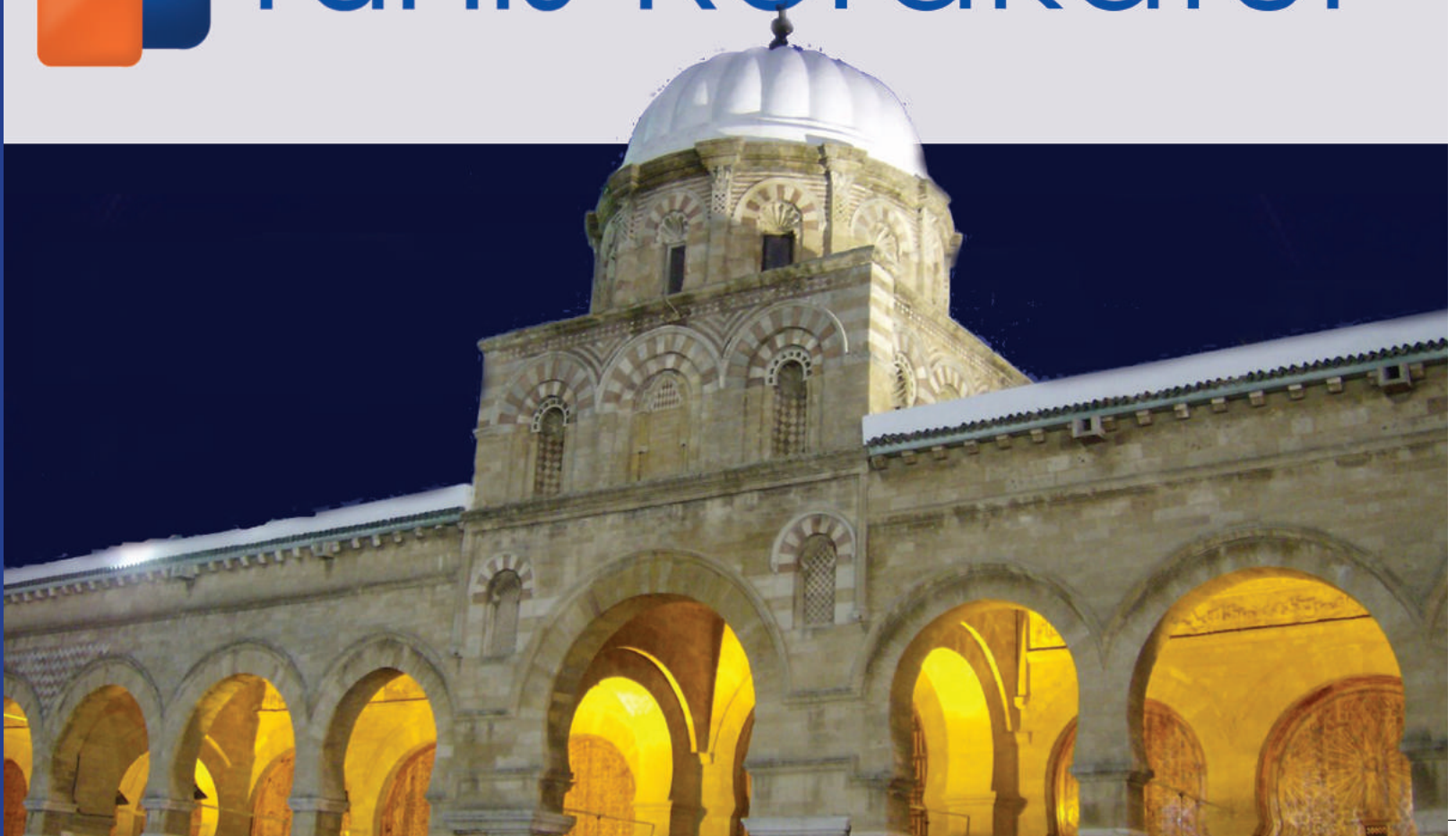
- الدولة التونسية، يمثلها السيد بلقاسم بوشيبية
- البنك الوطني الفلاحي، يمثلها السيد برهان بوعلاق
- الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين «(STAR)»، يمثلها السيد لسعد زروق والسيد فيصل الغربي
- شركة البحر الأبيض المتوسط للتأمين وإعادة التأمين «(COMAR)»، يمثلها السيد حكيم بن يدر
- مجمع الصندوق التونسي للتعاون الفلاحي والتعاونية العامة للتأمين «(CTAMA-MGA)»، يمثلها السيد منصور النصري
- الشركة التونسية للبنك، يمثلها السيد عبد الله بن مسعود
- تأمينات سليم، يمثلها السيد سامي بنواس
- الشركة العقارية وللمساهمات «(SIMPAN)»، يمثلها السيدة سعاد المنسي الشياوي
- مجمع تونس للتأمين «(GAT)»، يمثلها السيدة مريم الزين
- ممثل عن صغار المساهمين: السيد لمجد بوخريص

مراقب الحسابات : السيد شهاب الغانمي

المراقبة الداخلية : اللجنة الدائمة للتدقيق



# Tunis ReTakaful



# الفهرس

المحيط الاقصادي والمالي خلال سنة 2015

نشاط الإعادة التونسية

- رقم المعاملات

- أعباء التعويضات

- النتائج الفنية للقبولات

- نشاط إعادة الإسناد

النتائج الفنية الصافية

التصرف العام

قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2015



# المحيط الاقتصادي والمالي في العالم خلال سنة 2015

## الظرف الاقتصادي العالمي

– بقاء العجز التجاري في مستويات مرتفعة فيما كانت المداخيل الصافية لرؤوس الأموال في حدود مرضية.

– تراجع الدينار التونسي قبالة الدولار الأمريكي غير أنه سجل تحسنا قبالة العملة الأوروبية «اليورو».

### النشاط الاقتصادي

لا يزال الوضع الاقتصادي للبلاد التونسية هشاً حيث سجل نسبة نمو ضعيفة في سنة 2015 مع توقع عودة متواضعة للحركة الاقتصادية في سنة 2016.

هذا وقد شهد النشاط الاقتصادي في سنة 2015 ركوداً يكاد يبلغ حد الانكماش في أهم القطاعات المنتجة باستثناء القطاع الفلاحي والصيد البحري الذي كان للمحصول الهام والاستثنائي لزيت الزيتون الفضل الكبير.

فيما كان للأحداث الإرهابية وقع سيء وانعكاسات شديدة على نشاط قطاعي كل من السياحة والنقل حيث شهدت المؤشرات المتعلقة بهما تدهوراً حاداً حتى بمقارنتها بتلك المسجلة في سنة 2011.

كذلك عرفت المعامل المصنعة تقلصاً في نشاطها على الرغم من استعادة منطقة اليورو لنسق نموها الاقتصادي وإن بصفة نسبية. فيما يتعلق بسائر قطاعات الإنتاج غير المصنعة خاصة منها الأنشطة المنجمية وبدرجة أقل منتجات الطاقة فقد سجلت هي الأخرى هبوطاً ملحوظاً.

وينتظر في سنة 2016 أن تعود الحركة الاقتصادية بصفة تدريجية ومتواضعة حيث تشير التوقعات إلى بلوغ نسبة نمو تناهز 2,5% وإن بدت غير كافية ودون المأمول أمام التحديات الكبيرة للاقتصاد التونسي خاصة فيما يتعلق بخلق مواطن شغل جديدة مع العلم وأن نسبة البطالة قد بلغت 15,3% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2015.

وعلى صعيد آخر تراجعت نسبة التضخم إلى أدنى مستوياتها منذ ثلاث سنوات مضت. كما تراجع تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك منذ منتصف سنة 2015 وإلى غاية شهر جانفي 2016 حيث استقر في حدود 3,5% مقابل 4,1% في شهر ديسمبر 2015 و 5,5% في جانفي 2015 تبعاً لانخفاض نسق تطور أسعار المواد الغذائية.

القطاع المصرفي : عرفت الودائع البنكية في شهر جانفي 2016 تباطؤً نسق تطورها مقارنة بشهر ديسمبر 2015 حيث بلغت 0,5% مقابل 1,9% متأثرة بانخفاض الحسابات المحددة الأمد وبتراجع الإيداع بحسابات الادخار.

شهد الظرف الاقتصادي في البلدان المصنعة خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2015 تحسناً نسبياً خاصة في بلدان منطقة اليورو حيث سجلت نسبة نمو بلغت 1,5 بالمائة.

فيما سجلت نسبة النمو بعض التباطؤ في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالثلاثيات السابقة من سنة 2015 ليستقر في حدود 0,7% كنسق سنوي له مقابل 2% في الثلاثية الثالثة من السنة نفسها تبعاً لتراجع نسق الاستثمار بالأساس وذلك للمرة الأولى منذ سنة 2002.

وقد اتسم الظرف الاقتصادي العالمي بحسب آخر المؤشرات الصادرة بـ :

– هشاشة استعادة النمو العالمي لنسقه المتوقع خلال سنتي 2016 و 2017.

– انخفاض نسب البطالة في البلدان المتقدمة.

– تراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية خاصة منها منتجات الطاقة.

– تديني نسبة التضخم في لبلدان المتقدمة.

– اعتماد التحكم الحذر في السياسة النقدية للبنك الفدرالي الأمريكي على خلاف كبريات البنوك المركزية الأخرى.

– تراجع البورصات العالمية في بداية سنة 2016.

– تنامي سعر صرف الدولار الأمريكي قبالة العملة الأوروبية الموحدة «اليورو».

## الظرف الاقتصادي الوطني

تميز الظرف الاقتصادي في تونس خاصة بـ :

– عودة متواضعة متوقعة للنشاط الاقتصادي في سنة 2016.

– تراجع منتظر لإنتاج زيت الزيتون عن سنة 2015-2016.

– تواصل تراجع الملحوظ للإنتاج الصناعي.

– تدهور نشاط قطاع الخدمات في سنة 2015.

– تراجع نسب التضخم المسجلة في الأشهر الأخيرة من سنة 2015.

– تعمق أزمة السيولة لدى البنوك في الثلاثية الأخيرة من سنة 2015.

– تواصل انخفاض مؤشر البورصة الذي انضاف إليه عزوف المؤسسات عن الإصدار.

– تدعيم المعاملات في السوق المالية الموازية نتيجة دعوة العموم للادخار.



دولار في سنة 2013. كان نصيب كلفة المؤمنة منها 35 مليار دولار في سنة 2014 فيما كانت 44 مليار دولار في سنة 2013. فيما استقر معدل كلفة العشرية الأخيرة في حدود 64 مليار دولار. وقد تسبب التقلب المناخي في حرمان شركات التأمين من تحصيل الكثير من المداخل.

ففي دراسة حديثة قامت بها مجموعة أكسا لدى أكثر من 1104 من المسؤولين عن شركات تأمين في أوروبا وأمريكا وآسيا يتبين أن قرابة 59% من الشركات قد تضررت من الأحداث الناشئة عن التقلبات المناخية. لترتفع هذه النسبة إلى 66% في البلدان الصاعدة. ولم تتجاوز نسبة الذين قاموا بخطة مقاومة الكوارث 26% بحسب الدراسة نفسها.

وقد بلغ في العشرية الأخيرة معدل التواتر السنوي للكوارث في العالم ما قدره 785 كارثة طبيعية. وقد قدرت شركة سويس ري كلفة الخسائر الاقتصادية الناتجة عنها بما يقارب 180 مليار دولار سنويا منها 70% خسائر غير مؤمنة. فيما يبلغ ما حرمت شركات التأمين منه من مداخل ما قدره 1 289 مليار دولار.

## قطاع التأمين في تونس

حقق قطاع التأمين في تونس في سنة 2015 رقم معاملات جملي بلغ 1652,4 مليون دينار بنسبة تطور قدرها 6,2% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. ويجدر التنويه على وجه أخص ما حققه فرع الحياة من نسبة تطور بلغت 9%.

وقد نجح قطاع التأمين التونسي في الحفاظ على نسبة تطوره المعهودة على الرغم من هشاشة الظرف الاجتماعي والاقتصادي. هذا وقد ناهزت التعويضات الجمالية مبلغا قدره 951,3 مليون دينار مقابل 837,6 مليون دينار في سنة 2014 مسجلة تطورا بنسبة قدرها 13,3%. (استأثر فرع التأمين على العربات بأكبر نسبة من التعويضات حيث بلغت 51%).

## نشاط الشركة التونسية لإعادة التأمين في

### سنة 2015

على الرغم من العودة البطيئة لسنق النشاط الاقتصادي في سنة 2015 وما اتسم به المحيط العام، الوطني والإقليمي، من تنافسية وتحديات مختلفة فقد نجحت الإعادة التونسية خلال سنة 2015 في:

- تحقيق تطور لرقم المعاملات بنسبة 3%.
- رفع مستوى طاقة الاحتفاظ بأربع نقاط من 52,2% في سنة 2014 إلى 56,9% في سنة 2015.
- تدعيم المدخرات الفنية بنسبة 5%.
- تحسين النتيجة الفنية الصافية بنسبة 57% حيث بلغت 13,990 مليون دينار مقابل 8,148 مليون دينار في سنة 2014.

وقد شمل هذا الوضع حتى بما تعلق بمعاوضة المجهود الاقتصادي وذلك خلال نفس الشهر حيث لم يتعد نسبة 0,8% مقابل 1,1% في علاقة بينة مع تراجع إسناد القروض القصيرة الأجل وركود المتوسطة أو الطويلة الأمد منها.

## صناعة التأمين في سنة 2015

كما هو معلوم تتأثر أسواق التأمين غاية التأثير بمستوى نسب الفائدة وبرؤوس الأموال المتوفرة وبالمبالغ التي تستوجبها الخسائر ذات الصبغة الكارثية بالخصوص.

ومنذ سنوات عدة ظلت هذه العوامل تتخذ نفس المنحى الانحداري لأسعار السوق بما يحول دون تدعّمه على الغالب في سنة 2015.

هذا الوضع أضحى يستدعي من المتصرف في المخاطر رسم استراتيجية بناءة تمكن من استخلاص كل ما هو إيجابي من الوضع الراهن للسوق مع الحفاظ على ما يسمح له معه بمواجهة التقلبات الممكنة التي قد يشهدها السوق في مستقبل الأيام.

بالموازاة مع ما سبق يتوجب اتخاذ الحيطة والحذر من بعض الأخطار التي تتسم بالتعقيد في تركيبها كأعمال العنف السياسية أو أخطار الفضاء الافتراضي المتصاعدة على شبكة الأنترنت أو الكوارث الطبيعية.

شركات الواجهة للتأمين وإعادة التأمين: إن شركات الواجهة سواء منها المتخصصة في مجال التأمين أو إعادة التأمين تتطور في محيط متقلب ودائم الحركة وهي تمثل في جانب منها مصاعب وعقبات غير أنه يمكن أيضا الاستفادة منها بما توفره من فرص حقيقية وهي تخضع:

- لسوق التأمين «اللين» الذي يقلص من مزايا اعتماد طاقة احتفافية إضافية.

- التركيز أو الانتصاب بعد تحقّقه في غرة جانفي 2016 عبر منظومة الملاءة المالية 2.

إن الشروط الحالية التي توفرها شركات التأمين للفروع التقليدية تعتبر مشجعة لتدخل شركات الواجهة بما يتوجب معه إعادة النظر في طرق تدخل هذه الأخيرة. حيث أن اعتماد طريقة ازواج طاقة الاحتفاظ / التحويل يمكن أن تواجه تعين ضرورة توفر قسط أدنى من طرف شركات التأمين.

سوق إعادة التأمين: بلغ مجمل أقساط إعادة التأمين في العالم 245 مليار دولار في موفى سنة 2014 وقد تركزت في أغلبها لدى معيدي التأمين الخمس الكبار بنسبة بلغت 55% من السوق العالمية لإعادة التأمين مقابل 47% في سنة 2013.

الأحداث الطبيعية: بلغت الكلفة الاقتصادية الجمالية الناتجة عن الكوارث الطبيعية ما قدره 110 مليار دولار مقابل 138 مليار

نسبة التطور %	2014		2015		فروع التأمين
	الهيكلية %	رقم المعاملات	الهيكلية %	رقم المعاملات	
8	33	32,265	35	34,902	الحريق
27	12	11,517	15	14,666	الحوادث المختلفة
-9	12	12,552	11	11,459	الهندسة
4	5	5,593	6	5,792	المسؤولية العشرية
7	4	4,502	5	4,806	نقل أجسام السفن
-8	9	8,144	7	7,498	نقل البضائع
26	2	2,105	3	2,662	الطاقة
-21	17	16,276	13	12,806	الطيران
28	5	4,679	6	5,994	الحياة
3%	100%	97,634	100%	100,586	المجموع

في سنة 2011 مسجلة تطورا بـ 9% كمعدل. ويعود هذا التطور بالخصوص لتركيز الجهود التسويقية المكثف على الأسواق ذات الاهتمام.

– فيما مثلت المعاملات الاختيارية نسبة 35 بالمائة من مجمل رقم معاملات الشركة والتي تطورت من 25,980 مليون دينار في سنة 2011 إلى 31,049 مليون دينار في سنة 2013 إلى 34,918 مليون دينار في سنة 2015. بمعدل تطور قدره 3,4%. ويرجع هذا الارتفاع إلى الرفع من طاقة الاكتتاب من ناحية وإلى ما تم بذله من جهود غايته تطوير محافظتنا من هذه الأعمال من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بنشاط إعادة التكافل فقد حقق رقم معاملاته إلى موفى سنة 2015 تطورا هاما بنسبة 57% مقارنة بسنة 2014 ليلعب 6,575 مليون دينار مقابل 4,331 مليون دينار في سنة 2014.

ويمثل هذا النشاط إمكانات تطور جد هامة مع العلم وأن العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بالمالية الإسلامية التي تعنى بهذا النشاط هي قيد الإصدار في سنة 2015.

هذا ويرز توزيع رقم المعاملات حسب الفروع هيمنة فرعي الحريق والأخطار الفنية في محفظة الأعمال حيث يمثلان تباعا 35% و 17% مقابل، على التوالي، 33% و 19% في السنة الماضية.

وقد حقق فرع الحريق نسبة تطور قدرها 8% حيث بلغ 34,902 مليون دينار مقابل 32,265 مليون دينار في سنة 2014 متجاوزا التوقعات بنسبة 4%. وبالمثل حقق فرع الحوادث المختلفة تطورا ناهز 27% متجاوزا هو الآخر التقديرات بنسبة 19%.

فيما سجل فرع النقل (البحري والطاقة) نسبة تطور بلغت 7% لنقل أجسام السفن و 26% للطاقة وانخفاضا طفيفا لنقل البضائع مقارنة بسنة 2014.

– تحسن المؤشر المركب ليستقر في نسبة 91,6% مقابل 100% في سنة 2014.

– تدعيم الموارد الذاتية على إثر نجاح تحقيق عملية الزيادة في رأس المال ليلعب 100 مليون دينار.

– الرفع من نسبة تغطية المخاطر لتبلغ 168,5%.

– تسجيل نتيجة إجمالية إيجابية عن السنة المالية 2015 بلغت 14,443 مليون دينار مقابل 11,691 مليون دينار في سنة 2014 بنسبة تطور لافتة قدرها 23,5%.

من ناحية أخرى نجحت الشركة في المحافظة على تصنيفها من طرف وكالة AM Best وهو B+ جيد مع آفاق مستقرة.

كما تحصلت الشركة، على إثر مراجعة معمقة لإعادة تقييم المصادقة على شهادة المطابقة للمعايير المالية MSI 20000 طبقا لشروط مواصفات هذه الشهادة وذلك في شهر نوفمبر من سنة 2015.

## رقم المعاملات

ارتفع رقم معاملات الشركة في سنة 2015 ليلعب 100,586 مليون دينار مقابل 97,634 مليون دينار في سنة 2014 مسجلا تطورا بنسبة 3%. مما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ 98% لسنة 2015. مع العلم وأن رقم معاملات سنة 2015 يضم مبلغ 6,575 مليون دينار متأت من نشاط إعادة التكافل مقابل 4,331 مليون دينار في سنة 2014 أي بنسبة تطور قدرها 52%.

وقد كان تطور رقم معاملات إعادة التوسية جليا على مدى الخمس سنوات الأخيرة من 70,520 مليون دينار في سنة 2011 إلى 97,634 مليون دينار في سنة 2014 ليلعب 100,586 مليون دينار في سنة 2015. بمعدل تطور قدره 6,6%.

ويتوزع رقم المعاملات بين :

– مثلت المعاملات الاتفاقية نسبة 65 بالمائة من مجمل المعاملات وقد بلغت 65,608 مليون دينار مقابل 44,540 مليون دينار

## أعباء التعويضات

بلغت أعباء التعويضات 50,988 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 51,587 مليون دينار في سنة 2014، مسجلة تراجعاً بنسبة 1%.

## المدخرات الفنية

تم تخصيص، في سنة 2015، مبلغ 184,554 مليون دينار بعنوان تعويضات ومدخرات فنية مقابل 178,878 مليون دينار في سنة 2014 حيث تم تدعيم المدخرات الفنية بنسبة 3%.

## النتائج الفنية للقبولات

أسفرت عمليات القبولات بعنوان السنة المالية 2015 عن نتيجة فنية إيجابية بفائض إجمالي قدره 27,211 مليون دينار بنسبة تطور لافتة بلغت 25%.

وقد أفضت نتائج القبولات الاتفاقية بعنوان سنة 2015 عن فائض بلغ 10,626 مليون دينار مقابل 9,617 في سنة 2014 بنسبة تطور بـ 10%.

أما عن القبولات الاختيارية فقد سجلت نتيجة إيجابية قدرها 14,669 مليون دينار بنسبة تطور جد هامة بلغت 42% مقارنة بسنة 2014.

## نشاط إعادة الإسناد

تراجعت الأقساط المعاد إسنادها في سنة 2015 بنسبة 7% مقارنة بما تم تسجيله إلى موفى شهر ديسمبر 2014 حيث بلغت 43,360 مليون دينار. ويعود هذا التراجع رقم معاملاتنا عن فرع الطيران ولتعديل برنامج إعادة الإسناد للشركة في سنة 2015.

وفي هذا الإطار تجدر الملاحظة إلى تطور نسبة طاقة الاحتفاظ في سنة 2015 بنسبة 57% مقابل 52% في سنة 2014.

وبدون اعتبار المعاملات مع المجمعات فإن طاقة الاحتفاظ الجمالية تبلغ نسبة 62%.

وقد بلغت أعباء التعويضات المحملة على كاهل معيدي الإسناد 22,533 مليون دينار في سنة 2015 مقابل 22,018 مليون دينار في سنة 2014 بنسبة تطور طفيفة قدرها 2%. مع التنويه بأن أعباء التعويضات على مستوى القبولات قد ظلت مستقرة.

سجل رقم معاملات فرع الطيران في سنة 2015 تراجعاً بنسبة 21% حيث بلغ 12,806 مليون دينار مقابل 16,276 مليون دينار في سنة 2014 ويعود ذلك للانخفاض الهام للشروط التسعيرية على المستوى العالمي ولسحب المعاملات من شركة سيفاكس للطيران. غير أنه باستبعاد الشروط التسعيرية المذكورة يسجل هذا الفرع تطوراً بنسبة 2%.

حقق فرع الحياة تطوراً هاماً بنسبة 28% في سنة 2015 ليبلغ رقم معاملاته ما قدره 5,994 مليون دينار ولتتقدم بنقطة واحدة في هيكل رقم المعاملات العام للشركة مقترنة بسنة 2014.

حافظ التوزيع الجغرافي لرقم معاملات الشركة على نسق تطور مطرد على مدى الخمس سنوات الأخيرة سواء في السوق التونسية بمعدل +5% أو في الأسواق الخارجية بمعدل قدره +11%.

وقد سجل مجمل رقم معاملاتنا من السوق التونسية إلى غاية 2015.12.31 انخفاضاً طفيفاً على مستوى المعاملات الاختيارية عن فرع الطيران -11%. فيما حققت المعاملات الاتفاقية تطراً بنسبة 10% مقارنة بسنة 2014 حيث أنها ارتفعت من 30,900 مليون دينار إلى 33,945 مليون دينار في سنة 2015. ومقارنة بالتقديرات أمكن بلوغ نسبة 94% من الأهداف المرسومة.

هيكلياً يبلغ رقم معاملات الشركة مع منطقة البلدان العربية نسبة 18% في سنة 2015 مقابل 17% في سنة 2014. وقد تطورت معاملاتنا مع السوق العربية بنسبة 13% مقارنة بسنة 2014. ويعزى هذا التطور إلى المجهود التسويقي الخاص الذي تم إيلاؤه في السنوات الأخيرة للأسواق العربية.

فيما شهد معدل تطور رقم معاملاتنا من بلدان المغرب العربي نسبة 5%. إذ أن الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة وخاصة بليبيا كان لها عظيم الأثر على النشاط الاقتصادي في المغرب العربي مما أسفر عن انخفاض طفيف لرقم معاملات الشركة بنسبة 5% حيث بلغ في سنة 2015 ما قدره 5,187 مليون دينار مقابل 5,455 مليون دينار في سنة 2014.

وفي السوق الإفريقية تم تسجيل معدل تطور بـ 16% خلال سنوات 2011-2015 فيما تطورت الأقساط المقبولة بنسبة 29% التي بلغت 9,304 مليون دينار في سنة 2015. وذلك نتيجة لتكثيف الجهود التسويقية والتوجه الاستراتيجي لإعادة التونسية نحو هذه السوق بهدف تدعيم تواجدنا وتوطيد علاقاتنا بهذه السوق الواعدة.

فيما سجل رقم معاملاتنا من السوق الآسيوية تراجعاً بنسبة 8% مقارنة بسنة 2014 مرده سحب بعض المعاملات الاتفاقية من كل من تركيا وإيران وتخفيض مساهمتنا في مجمع FAIR.

هذا وقد تطورت أعباء التعويضات المحملة على إعادة الإسناد للمعاملات الاتفاقية بنسبة 13 % مقارنة مع سنة 2014. فيما يتعلق بإعادة إسناد المعاملات الاختيارية فقد سجلت انخفاضا بنسبة 9 % مقارنة بسنة 2014.

وبذلك تكون نسبة مجمل الأعباء التي تحملها معيدو الإسناد في حدود 44 % في سنة 2015 مقابل 43 % في سنة 2014 و 59 % في سنة 2012.

باختتام السنة المالية 2014 حققت عمليات إعادة الإسناد نتائج إيجابية بلغت 13,221 مليون دينار بنسبة تطور قدرها 2 % مقارنة بسنة 2014.

وفي هذا الإطار يجدر التذكير بأن برنامج إعادة الإسناد قد حمل معيدي الإسناد نسبة 44 % من مجمل الخسائر في سنة 2015 مقابل 43 % في سنة 2014.

### النتائج الفنية الصافية

بلغت نتائج النشاط الفني لسنة 2015، بعد إعادة الإسناد، ما قدره 13,990 مليون دينار مقابل 8,912 مليون دينار في سنة 2014. بنسبة تطور لافتة قدرها 57 %.

وبعد حذف المصاريف الإدارية المتعلقة بالنشاط الفني للشركة البالغة 7,455 مليون دينار في سنة 2015 أسفرت النتيجة الفنية الصافية عن فائض أرباح بـ 6,535 مليون دينار مقابل 1,905 مليون دينار عند اختتام السنة المالية 2014.

## التصرف العام

بلغت التوظيفات المالية والنقدية والاستثمارات العقارية والودائع لدى الشركات المسندة في سنة 2015 ما قدره 312,488 مليون دينار مقابل 257,752 مليون دينار في سنة 2014 بزيادة قدرها 21 %.

- توظيفات نشاط إعادة التكافل :

بلغت توظيفات نشاط «إعادة التكافل»، التي تمثل نسبة 2% من إجمالي توظيفات الشركة، ما قدره 6,312 مليون دينار في موفى السنة المالية 2015 بنسبة تطور قدرها 61 %.

سجلت إيرادات كل هذه التوظيفات والاستثمارات مبلغا قدره 15,065 مليون دينار مقابل 12,586 مليون دينار في سنة 2014، بنسبة تطور بلغت 20 %.

## العمل التسويقي

حرصت الإعادة التونسية على المشاركة في أهم الملتقيات الإقليمية منها والدولية. وقامت بتأمين زيارة العديد من الأسواق من بلدان المغرب العربي وإفريقيا والشرق الأوسط لدعم العلاقات القائمة والتأسيس لأخرى جديدة.

## المصاريف العامة

بلغت المصاريف العامة بعنوان السنة المالية 2015 ما قدره 8,158 مليون دينار مقابل 7,630 مليون دينار في سنة 2014 مسجلة تطورا بنسبة 7 %.

فيما ارتفعت المصاريف الإدارية المتعلقة بالنشاط الفني إلى 7,455 مليون دينار مقابل 7,007 مليون دينار في سنة 2014 وتمثل هذه المصاريف الإدارية نسبة 7,4 % من رقم المعاملات.

## التصرف الداخلي والعمل التسويقي

ناهز عدد موظفي الشركة التونسية لإعادة التأمين إلى غاية 31 ديسمبر 2015 ما مجموعه 81 عونا يتوزعون بنسبة 55 % من الرجال و45 % من النساء.

ويبلغ معدل الأقدمية الفعلية لموظفي الشركة، التي تنشط منذ سنة 1981، ما يقارب 20 عاما.

إيمانا بأهمية مواردها البشرية واصلت الشركة سياستها في متابعة وتشجيع قدرات إطاراتها وأعاونها وتدعيم التكوين المستمر لهم في الاختصاصات الفنية والمالية وبتشريكهم في مختلف الفعاليات الوطنية والدولية.

## التصنيف

على الرغم من الظرف الصعب الذي تمر به البلاد التونسية وسائر بلدان المنطقة قامت وكالة التصنيف الدولية Am Best في شهر جويلية 2016 بتأكيد تصنيف الشركة B+ جيد بآفاق مستقرة.

كما حصلت الإعادة التونسية في شهر نوفمبر من سنة 2015 على إثر مراجعة معمقة، تأكيدا لجودة خدماتها المالية، مجددا على المصادقة على شهادة المطابقة للمعايير المالية MSI 20000.

## النتائج الصافية

أسفر نشاط الإعادة التونسية في السنة المالية 2015 عن نتائج إيجابية (صافية من الضرائب والأداءات) بـ 14 443 379 دينار مقابل 11 690 687 دينار في السنة المالية 2014 بنسبة تطور قدرها 24 % وهو ما يمثل نسبة 14,4 % من رأس المال الاجتماعي.

# قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2015

## القرار الأول :

إن الجلسة العامة العادية، بعد استماعها :

\* إلى تقرير مجلس الإدارة حول تصرف سنة 2015 وجدول القوائم المالية لهذه السنة،

\* وإلى التقريرين العام والخاص لمراقب الحسابات المتعلقين بالسنة المحاسبية 2015،

تصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2015 والتي تحتوي على الموازنة ، قائمة النتائج الفنية وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية وجدول التعهدات الممنوحة والمقبولة والإيضاحات حولها للسنة المحاسبية 2015، وذلك استنادا على الوثائق المقدمة من مجلس الإدارة.

وتمت المصادقة على هذا القرار بإجماع الحاضرين.

## القرار الثاني :

إن الجلسة العامة العادية بعد استماعها للتقرير الخاص لمراقب الحسابات المتعلق بالعمليات المنصوص عليها بالفصل 200 وما بعده من مجلة الشركات التجارية تأخذ علما بمحتوى هذا التقرير وتصادق على ما ورد فيه.

وتمت المصادقة على هذا القرار بإجماع الحاضرين.

## القرار الثالث :

تبرأ الجلسة العامة العادية تماما وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة لتصرفهم بعنوان سنة 2015.

وتمت المصادقة على هذا القرار بإجماع الحاضرين.

## القرار الرابع :

تسجل الجلسة العامة العادية أن الأرباح الصافية للسنة المحاسبية 2015 بلغت 14 443 378,852 دينار وباعتبار الأرباح المؤجلة من السنة المحاسبية 2014 بمقدار 4 750 721,245 دينار، تقرر تخصيص المبلغ الجملي للأرباح وقدره 19 194 100,097 دينار على النحو التالي:

• نتيجة السنة المحاسبية 2015	: 14 443 378,852 دينار
• أرباح مؤجلة عن سنة 2014	: 4 750 721,245 دينار
* الباقي (1)	: 19 194 100,097 دينار
• احتياطات قانونية (5%)	: 959 705,005 دينار
* الباقي (2)	: 18 234 395,092 دينار
• أرباح للتوزيع على الأسهم (0,500 دينار على كل سهم)	: 10 000 000,000 دينار
- احتياطي عام	: 1 000 000,000 دينار
- احتياطي لإعادة الإستثمار المعفى	: 1 030 000,000 دينار
- الصندوق الاجتماعي	: 400 000,000 دينار
• مؤجل من جديد	: 5 804 395,092 دينار

وتمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الحاضرين.

## القرار الخامس :

قررت الجلسة العامة العادية تسديد حصص الأرباح للتوزيع بقيمة 0،500 دينار عن كل سهم لمستحقيها بداية من 11 جويلية 2016 و ذلك لدى وسطاء بورصة الأوراق المالية بتونس عن طريق الشركة التونسية للمقاصة. وتمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الحاضرين.

## القرار السادس :

حدّدت الجلسة العامة العادية المبلغ السنوي الصافي لمنحة الحضور لأعضاء مجلس الإدارة و أعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق بعنوان سنة 2015 بمبلغ 6.000 دينار صافي لكل عضو بمجلس الإدارة و لكل عضو باللجنة الدائمة للتدقيق. وتمت المصادقة على هذا القرار بإجماع الحاضرين.

## القرار السابع :

إن الجلسة العامة العادية بعد تأكدها من إنقضاء المدّة النيابية لأعضاء مجلس الإدارة باستثناء ممثل صغار المساهمين إثر انعقاد الجلسة العامة العادية 2015 ، تقرّر طبقاً لأحكام الفصل 21 من القانون الأساسي تجديد هذه المدّة لأعضاء مجلس الإدارة المعنيين لسنوات 2016، 2017 و 2018 وذلك كالتالي:

– الدولة التونسية (2 مقاعد) ممثلة :

– بالسيدة لمياء بن محمود

– و بالسيد بلقاسم بوشيبة

– الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين «ستار» (2 مقاعد) ممثلة:

– بالسيد الأسعد زروق

– و بالسيد فيصل الغربي

– البنك الوطني الفلاحي (مقعد 1): ممثلة بالسيد برهان بوعلاق

– شركة البحر المتوسط للتأمين وإعادة التأمين «كومار» (مقعد 1) ممثلة بالسيد حكيم بن يدّر

– تعاونية التأمين للتعليم (مقعد 1): ممثلة بالسيد لطفى بالزرقة

– الشركة التونسية للبنك (مقعد 1): ممثلة بالسيد لطفى الدبابي

– مجمع CTAMA/MGA (مقعد 1) : ممثلة بالسيد منصور النصري

– شركة تأمينات «سليم» (مقعد 1): ممثلة بالسيد سامي بنواس

– الشركة العقارية وللمساهمات «سمبار» (مقعد 1) : ممثلة بالسيدة سعاد مانسي الشياوي

وتمت المصادقة على هذا القرار بإجماع الحاضرين.

## القرار الثامن :

تكلف الجلسة العامة العادية الرئيس المدير العام أو من ينوبه بالقيام بكافة إجراءات الإشهار القانوني لهذه القرارات.

وتمت المصادقة على هذا القرار بإجماع الحاضرين.